شرارة قلم

حسن الهداد

الشايع.. نموذج للمسؤولية

دائما ما نطالب بوضع الكفاءات في المناصب القيادية والإشرافية في كل إدارات ومؤسسات الدولة، لإيماننا المطلق بأن القيادي الكفء والمتميز هو القادر على الاصلاح وتطوير العمل في مقر عمله، وهذا ما نراه في جميع البلدان المتطورة التي تنتهج مبدأ الكفاءة من أولوياتها، عكس ما نحن فيه من تخبط مادامت المناصب القيادية تتوافر حسب العلاقات الاجتماعية والمصالح المشتركة.

ومن هنا أعلنها.. مثلما يحق لنا أن ننتقد بعض القياديين لسوء أدائهم، علينا أيضا مسؤولية الثناء على المتميزين في أعمالهم، وهذا الأمر من مبادئ الإنصاف والتقدير لكل من يعمل وكذلك يعتبر تشجيعا لإبراز الكفاءات وتكريمهم معنويا على أقل تقدير ولو على مستوى وسائل الإعلام، كي يستطيع الرأي العام تمييز الكفاءات عن غيرهم ممن أتوا إلى مناصبهم تحت ظل «البشت» الاجتماعي.

قد يتساءل البعض: كيف نثق بثناء وسائل الإعلام على بعض القياديين والموظفين.. قد يكون مدحا فرض لوجود مصالح مشتركة؟

نعم هذا صحيح.. ولكن هناك قاعدة رئيسية تكمن في سيرة العمل والسمعة الطيبة التي يتمتع بها هذا القيادي أو ذاك الموظف قادرة على معرفة إن كان هذا الثناء مستحقا لهذا القيادي أو ذاك الموظف أو غير مستحق وكل ما بالأمر مصالح مشتركة، فمن خلال تعامل الجمهور مع هذا القيادي سيدركون أن هذا الثناء جاء مستحقا أو غير مستحق ولكن على من يريد أن يقيم أن يبتعد عن الأمور الشخصانية وينظر بعين المسؤولية الوطنية ليستطيع رؤية الحقيقة بكل وضوح.

أقولها للأمانة والإنصاف.. هناك مسؤولون كثر يستحقون الثناء لجهودهم وإخلاصهم في أعمالهم، وسأتطرق لأحدهم كونه مسؤولا يستحق الثناء والاحترام والتقدير لإخلاصه وتفانيه بعمله، رغم لا تربطني أي علاقة ولا أي معرفة شخصية به، ولكن الكفء يفرض نفسه على أقلامنا وهذا من واجبنا الإعلامي أن نمنح الحق بأقلامنا لمن يستحقه وهو الملحق الثقافي في القاهرة د.شايع الشايع.. هذا الرجل من الكفاءات النادرة التي يجب تقديمها للمجتمع بصورته الناصعة التي رسمها إخلاصه وجهوده المتميزة تجاه الطلبة وتعامله الراقي مع كل الطلبة دون تمييز بينهم، دائما ما ينتهج سياسة الباب المفتوح والاستماع لمشاكل الطلبة، ويهتم ويتابع عن كثب قضايا الطلبة مع جامعاتهم، فضلا عن أنه يتواصل مع الطلبة في «تويتر» ويرد على كل الاستفسارات، ويضع للطلبة جداول اختباراتهم كتذكير وحرصا منه على تسهيل أمورهم، وهذا ما يميزه عن الآخرين، وحتى أكون مقنعا سيدرك معنى كلامي كل من يتعامل معه عن قرب أو يسأل عنه، فمن إنصافه علينا أن نذكر محاسنه، وإن رأينا عكس ذلك بالتأكيد فسننتقد أداءه، فما يربطنا به هو ليس شخصه الكريم بقدر ما هو أداء ننتقده أو نثني عليه.

هناك مجاميع طيبة من المسؤولين والموظفين الذين يستحقون الثناء وإبرازهم للمجتمع ولن نبخل بأقلامنا في التطرق لكل كفاءة مستحقة، وهذا من باب التشجيع على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، حتى نرى الارتقاء والتطوير في كل أدارات ومؤسسات الدولة، ولكن للاسف نرى المناصب توزع حسب المصالح الشخصية والعلاقات الاجتماعية والترضيات، الأمر الذي ساهم في انتشار الفساد في معظم زوايا ادارات ومؤسسات الدولة.

فمن هذا المنطلق علينا أن نبرز كل كفاءة كي لا يتم تجاهلها ويحل مكانها فاشل ما يملك إلا واسطة دعم قبيلة أو دعم طائفة أو «بشت» نافذ، كفى استهتارا بوطننا.

● محطة شكر وباقة ورد: نهديها إلى كل قيادي وموظف حريص على خدمة بلده بما يرضي الله والعباد.

● محطة عتب وباقة شوك: نقدمها إلى كل قيادي وموظف باع مبادئه وظلم بلده من أجل مصالحه الشخصية غير المشروعة.

سقاية

Sh_aljiran@windoslive.com
Twitter @shaika_a
شيخة أحمد الجيران

جامعة الكويت تتقادم

حينما نقول جامعة، او نسمي تعليما بأنه عال فنحن نفترض افتراضا بسيطا مؤداه أن هذا الطريق أو المسلك الجامعي وذا التعليم العالي راق مطور وريادي، لم؟ ببساطة أكثر لأن العلم كلما ازداد تفاعلنا بالتقدم الملحوظ.

إلا أن ذلك قد لا ينعكس مع حالنا في جامعة الكويت لم أقول ذلك؟ لأن لدينا حصصا دراسية تلقى بلا أي مهارة تدريسية، ولدينا مستوى غير عادي من التهميش لذواتنا كطلبة، ونحن نقدس ـ مجازا ـ المادة الحيوية التي لا تضطر فيها لإدمان التثاؤب الطويل والنعاس المستمر، والنظر لساعة الحائط عل الثواني تكون أرحم وتمرق بسرعة أخف وأسلس.

حينما كنا في الابتدائية نزور المتوسطة ونحلم بها، وحينما ولجناها صرنا نندهش بمصطلحات الطلبة في الثانوية وعندما اجتزناها تقنا للمقاعد الجامعية وإذا بنا نكشف حقيقة خفية ومؤلمة أن خيالنا برقي الجامعة صار سرابا وأن تعامل بعض الأساتذة ذكورا وإناثا لا يختلف عن سابقه في السلم التعليمي لماذا أسترسل في الكلام؟ لأني أحب أن أتعلم، وأجد النوادر هم الذين تنتظر ساعاتهم الدراسية على عجل وأريد أن أستمتع بالمعلومة الجديدة بالمهارة التي أحتاجها والأسلوب المبتكر.

كلي أمل أن يكون مستقبل الجامعة أفضل، بمستوى تقني محترم وكادر أكاديمي متمرس، متطور ومثقف. في زمن كهذا يصعب علينا أن نقنع بأوضاع تعليمية بسيطة ومعتادة.

فالدول متى ما أصلحت تعليمها فقد أصلحت بناءها، ليس هناك أثمن من استثمار بشري يستهدف العقول والأفكار، إن العلم وحده قادر على إحداث الفارق بين الدول في العالم. فإلى كل أستاذ جامعي أقول طلبتك اليوم هم أنفسهم قادرون على إحداث هذا الفارق فقط عندما تطور ذاتك وتحترم عقولهم أكثر.

الحرف29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

بيت العنكبوت.. والنشر الإلكتروني

بغض النظر عن اتفاقنا او رفضنا لمقترح النواب الذي يدعو الى تنظيم العمل الطلابي فهو مجرد مقترح، وإذا كان فيه ما يمس الحريات التي كفلها الدستور فسيتم رفضه سواء داخل المجلس عبر لجنة ستبحث المقترح وتجد فيه المثالب الدستورية التي اثارها البعض او حتى ربما ترفضه الحكومة نفسها للسبب ذاته، وحتى لو مر فإنه يمكن ان ترفضه المحكمة الدستورية، ان الأمور لا تشير الى ان هذا الامر تم وحصل، بل لايزال مجرد مقترح نيابي مثله مثل عشرات المقترحات، وإقراره لا يتم بين ليلة وضحاها كما يتصور البعض، فعلينا ان نؤمن بالدستور وبأنه سيكون كلمة الفصل سواء في هذا المقترح او غيره من المقترحات والعملية الدستورية ليست «كن فيكون» بل هي مجموعة معقدة من الإجراءات والتي أجزم في النهاية انها ستؤدي الى رفض المقترح او حتى سحبه او إهماله.

□□□

طبعا هذا لا ينفي حق المعترضين عليه إبداء آرائهم برفض المقترح، فهذا جزء من الرأي العام سواء من طلاب او نواب حاليين وسابقين او إعلاميين وناشطين سياسيين.

□□□

ولكن ما نحن بصدد الحديث عنه هنا الآن هو أن البعض يتصور أن القوانين، أي قوانين، هي مجرد «سلق بيض»، وبمجرد أن يتقدم بها النائب أو مجموعة من النواب تطبق فورا، وهذا غير صحيح فمثلا قانون إنشاء صندوق الأسرة الذي ظلت الحكومة والمجالس السابقة في سجال حوله أقر بشكل ناقص وحتى لائحته الداخلية كانت ناقصة وحرمت عشرات الآلاف من الدخول تحت مظلته، وكذلك قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد الذي صدر منذ أكثر من عام ونصف العام حتى الآن لم تنته لائحته الداخلية ولهذا تأخرت الهيئة الأكثر من مهمة في العمل حتى رغم مرور أكثر من عام ونصف العام على صدور القانون بإنشائها.

□□□

البعض أيضا يتحدث عن قانون ضوابط النشر الإلكتروني الذي تقدمت وزارة الإعلام بمسودته إلى مجلس الوزراء من أجل بحثه، البعض يعتقد أنه سيطبق غدا أو بعد غد، ونسوا أو أنهم يجهلون أن الآلية لاتزال طويلة جدا، فسيعرض على مجلس الوزراء أولا وبعدها سيتم إرساله إلى اللجنة القانونية وبعدها يتم تقديمه وعرضه على المجلس والمجلس سيأخذ دورته الكاملة في اللجنة التشريعية ثم طرحه للبحث أمام النواب ثم يدرج وبعدها يتم بحث التصويت عليه في جلسة ربما تكون مداولة أو مداولتين، نحن هنا أمام دورة مستندية دستورية قانونية طويلة جدا، وتستغرق بين 6 إلى 9 أشهر في أفضل الحالات.

□□□

ومن هذا المنطق البعض يتهم المجلس بأنه لا ينجز شيئا ولا يفعل شيئا ولا يشرع، وربما هو كذلك، ولكن لابد أن نعرف أن تشريع القوانين يستغرق وقتا طويلا جدا، وأن دائرته المستندية الدستورية القانونية هي بدورها أكثر طولا وأكثر تعقيدا من نسيج بيت عنكبوت «فاضي»، ولكن البعض للأسف يحكم من حيث تسطيحه للأمور، وهذا خطأ، علينا أولا فهم الآلية وبعدها لنصدر أحكامنا إن كان هذا المجلس منجزا أو غير منجز، رغم أن أداءه حتى الآن ليس مقنعا على الإطلاق.

□□□

ومن هذا المنطق البعض يتهم المجلس بأنه لا ينجز شيئا ولا يفعل شيئا ولا يشرع، وربما هو كذلك، ولكن لابد أن نعرف أن تشريع القوانين يستغرق وقتا طويلا جدا، وأن دائرته المستندية الدستورية القانونية هي بدورها أكثر طولا وأكثر تعقيدا من نسيج بيت عنكبوت «فاضي»، ولكن البعض للأسف يحكم من حيث تسطيحه للأمور، وهذا خطأ، علينا أولا فهم الآلية وبعدها لنصدر أحكامنا إن كان هذا المجلس منجزا أو غير منجز، رغم أن أداءه حتى الآن ليس مقنعا على الإطلاق.

□□□

ومن هذا المنطق البعض يتهم المجلس بأنه لا ينجز شيئا ولا يفعل شيئا ولا يشرع، وربما هو كذلك، ولكن لابد أن نعرف أن تشريع القوانين يستغرق وقتا طويلا جدا، وأن دائرته المستندية الدستورية القانونية هي بدورها أكثر طولا وأكثر تعقيدا من نسيج بيت عنكبوت «فاضي»، ولكن البعض للأسف يحكم من حيث تسطيحه للأمور، وهذا خطأ، علينا أولا فهم الآلية وبعدها لنصدر أحكامنا إن كان هذا المجلس منجزا أو غير منجز، رغم أن أداءه حتى الآن ليس مقنعا على الإطلاق.

□□□

ومن هذا المنطق البعض يتهم المجلس بأنه لا ينجز شيئا ولا يفعل شيئا ولا يشرع، وربما هو كذلك، ولكن لابد أن نعرف أن تشريع القوانين يستغرق وقتا طويلا جدا، وأن دائرته المستندية الدستورية القانونية هي بدورها أكثر طولا وأكثر تعقيدا من نسيج بيت عنكبوت «فاضي»، ولكن البعض للأسف يحكم من حيث تسطيحه للأمور، وهذا خطأ، علينا أولا فهم الآلية وبعدها لنصدر أحكامنا إن كان هذا المجلس منجزا أو غير منجز، رغم أن أداءه حتى الآن ليس مقنعا على الإطلاق.

محلك سر

Nermin_alhoti@hotmail.com
د.نرمين يوسف الحوطي

«20»

تنص المادة 20 من دستور الكويت على الآتي: «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون».

ذلك هو دستورنا وتلك هي كلماته وقوانينه ويبقى السؤال: ما معانيه؟ وهل بالفعل مواد الدستور جميعها تطبق في مجتمعنا؟ لن أخوض بمعاني وتفسيرات المواد الدستورية لأنني لست خبيرة دستورية ولا ضليعة في قوانينها ولكن أنا مواطنة من هذا المجتمع الذي يحيك خيوطه المواد الدستورية في حدود القانون، من تلك القوانين المشرعة نقوم ببناء وطنا ونرسم مستقبل أجيالنا القادمة، ومن هنا وجب علينا أن نعلم: هل مواد الدستور جميعها تطبق وتنفذ أم أن البعض منها وضعت لاكتمال الشكل الدستوري؟

ان بعض المواد التي استوقفتني وأنا أقرأها لكي أفهم ما هي استراتيجية الدولة مادة «20» التي قمت بافتتاح مقالتنا بها وإذا أبحرنا في المواد الدستورية سنجد الكثير من المحطات التي نتوقف أمامها في حالة دهشة لأنها مكتوبة في دستورنا دون العمل بها، على سبيل المثال لا للحصر مادة «24» وغيرها من مواد كتبت مع وقف التنفيذ. قضيتنا اليوم تسلط الضوء بين التعاون الحتمي بين كل من القطاع العام والخاص وإذا نظرنا من الوهلة الأولى نجد أن القطاع الخاص أغلبيته لا يوفر فرص العمل لأبناء الكويت بل نجد أن نسبة العمالة الوافدة في أغلبية القطاع الخاص تجاوزت 45٪ من موظفيها، وإذا قمنا بالتدقيق نجد أن أغلبية القطاع الخاص اكتفى بوضع المناصب القيادية لقطاعاته من أبناء الكويت وفق أجندات خاصة به، أما الوظائف الأخرى فأغلبها من الوافدين ولا نعلم أين قانون الخدمة المدنية من هذا؟

بل المضحك أن ذلك التطبيع تغللت سياسته في القطاع العام وأصبحت بعض الوزارات تحمل نسبا مئوية عالية من التوظيف للوافدين، وأبناء الوطن يلهثون وراء الواسطة ليعملوا في بلادهم وإذا لم يمتلكوا واسطة أصبح مصيرهم الجلوس في البيت وصرف إعانة لهم مع الانتظار الذي من خلاله يضيع الحماس الشبابي في بناء الوطن.

إن القضية لا تقتصر فقط على التوظيف بل السؤال: أين مشاريع القطاع الخاص للمجتمع الكويتي؟ لا نقصد بناء مستوصف أو مشفى أو جناح فيه أو غيرها من المشاريع الصغيرة أمام العوائد الكثيرة التي تعود للقطاع الخاص، ما نريده بناء متكافلا ما بين الخاص والحكومة يشمل التطوير والرفع المعيشي والاقتصادي لا للفرد بل للكويت بأكملها.

تلك هي سياسة رفع المستوى المعيشي والنهوض بالتنمية الاقتصادية والتعاون بين القطاعين كما نصت عليه مادة «20» والتي للأسف أغلبية ممن يمتلكون زمام الأمور يطبقون المواد ويشرعون القوانين وفق أجندات لا ترفع المستوى المعيشي إلا لفئة تنتمي لأجنداتهم وتنهض بأرصدتهم الاقتصادية وتبقى مواد الدستور مشرعا لقوانين أبناء الكويت ولكن دون أن ينهض بهم وينمي اقتصاد الوطن لمستقبل أفضل لمجتمع أفضل.

همسة

aboabd1975@hotmail.com
إبراهيم مطر

اللغة الشامخة

يقول المؤرخ الفرنسي أرنست رينان: إن «من أغرب المدهشات أن تنبت اللغة العربية، وتصل إلى درجة الكمال وسط الصحارى عند أمة من الرحل، تلك اللغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها ودقة معانيها، وحسن نظام مبانيها، وكانت هذه اللغة مجهولة عند الأمم، ومن يوم علمت ظهرت لنا في حلل الكمال لدرجة أنها لم تتغير أي تغير يذكر، حتى إنها لم يعرف لها في كل أطوار حياتها لا طفولة ولا شيخوخة، ولا نكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها وانتصاراتها التي لا تبارى، ولا نعلم شبيها لهذه اللغة التي ظهرت للباحثين كاملة من غير تدرج، وبقيت محافظة على كيانها من كل شائبة».

ويقول المستشرق الأميركي كوتهيل: «قل منا نحن الغربيين من يقدر اللغة العربية حق قدرها من حيث أهميتها وغناها، فهي بفضل تاريخ الأقوام التي نطقت بها، وبداعي انتشارها في أقاليم كثيرة، واحتكاكها بمدنيات مختلفة، قد نمت إلى أن أصبحت لغة مدنية بأسرها بعد أن كانت لغة قبلية. لقد كان للعربية ماض مجيد، وفي تقديري سيكون لها مستقبل باهر».

هذه شهادات لأناس وعلماء ليسوا عربا، جاءت لتعطي العربية بعض حقها الضائع على يد أبنائها، وغير هؤلاء كثير شهدوا بفضل العربية واعترفوا بعظيم آثارها. أحببت أن أبدأ بهاتين الشهادتين حتى لا أتهم بالتعصب للعربية عندما أتطرق إلى فضلها وثرائها.

ويكفي أن نلقي نظرة إلى معاجم العربية فسنجد ما تتمتع به لغتنا من سعة وغنى في الألفاظ والتراكيب والمترادفات على الرغم من انه لم يدون منها إلا ما كثر تداوله، ولم يستعمل من موادها إلا عشرة آلاف مادة، بينما تتألف هي من ثمانين ألف مادة.

وفي فترة من فترات التاريخ استطاعت العربية أن تنقل من بعض الحضارات عن طريق الترجمة والتعريب، كما حدث في العصور الوسطى عندما نقلت من حضارات اليونان والرومان والفرس في مختلف الآداب والعلوم، ولم تكتف بذلك بل إنها زادت على ما نقلته وطبعته بطابعها حتى أصبحت في عصور الحضارة الإسلامية لغة العلماء والأدباء والفلاسفة.

فلغتنا لغة غنية ثرية تمتلك ثروة كبيرة من المفردات وأنواع الاشتقاق والمجاز كما أنها تتميز بمرونتها في أساليب النحت والقلب والإبدال، وهو ما يصلح للأغراض العلمية والأدبية. ويمكنك أن تعبر عن المعنى الواحد بأكثر من أسلوب.

وليس أدل على غنى هذه اللغة من أنها وسعت كتاب الله «القرآن الكريم»، ومن أمثلة ثراء العربية أنك تجد للمسمى الواحد ربما مئات الأسماء، وهو ما لفت انتباه المستشرق أرنست رينان الذي قال «إن لغويا من العرب كتب في متن اللغة رسالة ذكر فيها 500 اسم للأسد»، والأمثلة كثيرة. إن عظمة العربية هي ما جعلت المستشرق الفرنسي أرنست رينان يقول عنها: إن «العلوم والآداب والحضارة مدينة بازدهارها وانتشارها للعرب وحدهم طوال ستة قرون».

وفي عهد الفتوحات الإسلامية واحتكاك العرب بغيرهم تمكنت العربية من التأثير في تلك البلاد لدرجة أنها حلت محل لغاتها الأصلية كما حدث عندما فتح العرب بلاد الفرس واعتنق الشعب الفارسي الإسلام، وأصبحت العربية اللغة الرسمية. يقول المستشرق الألماني نولدكه: «إن اللغة اليونانية لم تؤثر في الحياة الفارسية إلا تأثيرا سطحيا، ولكن العربية قد أثرت فيها كل التأثير». والأثر العربي واضح جدا في اللغة الفارسية وآدابها، فقد اتخذت الفارسية الحروف الأبجدية حروفا لها، واستعارت كثيرا من كلماتها وجملها».

وكثير من اللغات تأثرت بالعربية وأخذت منها مثل الهندوستانية والتركية المليئة بكلمات كثيرة أصلها عربي، بل إنها كانت تستخدم الحروف الأبجدية قبل عهد مصطفى كمال. وقد امتد تأثير العربية إلى أوروبا نفسها فنجد في الإسبانية والبرتغالية عددا كبيرا من الألفاظ والمصطلحات العربية، كما أن الانجليزية والفرنسية مدينتان للعربية بكثير من الكلمات.

سلطنة حرف

gstmb123@hotmail.com
طارق بورسلي

الاستجوابات.. ونسبة الـ 60٪

لا يوجد مجلس أمة كامل، ولا يوجد مجلس نال رضا الجميع، بل إن كل المجالس على مر تاريخ الديموقراطية في البلاد كانت تتراوح نسبة الرضا عنها شعبيا بين 20 و60٪، وهذا المجلس مع الاختلاف الكبير حوله شعبيا إلا أن هناك من يرى أنه مجلس يفترض أن ينجز في ظل التوافق الكبير بينه وبين السلطة التنفيذية، وللأمانة فان هذا المجلس فعلا يمكنه أن يكون مجلس الحلم، ومجلس الإنجازات خاصة أن هناك توافقا كبيرا بينه وبين الحكومة، ونقاط التقاء واضحة ومحددة خاصة حول الأولويات، ولكن المجلس حتى الآن لم يفعل هذا، هل لأنه لم تتح له الفرصة أو لأن الصراع السياسي ألقى بظلاله على بعض أعماله أو أن خلافات بعض الأعضاء حول بعض الوزراء تحول دون إكمال عقد التعاون بينه وبين السلطة الثانية الحكومة؟ ولا يمكن هنا تحديد سبب دون الآخر، ولكن من وجهة نظر متواضعة أعتقد أن الأسباب الثلاثة مجتمعة تحول دون أن يتحرك المجلس تشريعيا ورقابيا نحو الإنجاز بشكل نأمله نحن الشعب.

مرة أخرى، وهو المهم هذه الأيام أن خلافات بعض النواب مع بعض الوزراء نتج عنها تصعيد سياسي تحول بعضه إلى استجواب وبعضه قادم لأن يتحول إلى استجوابات أخرى، وهنا لا أحد ينكر أن الاستجواب أداة رقابية من حق النائب ولكن كنا نتمنى أن يمنح المجلس فرصة أكبر للحكومة وكذلك أن تمنح الحكومة فرصة للمجلس لمزيد من الالتقاء والتعاون وهو ما قد يصب في صالح البلد، بل إنه حتما سيصب في صالح البلد، لمدة عام على الأقل، خاصة أن القضايا المثارة حول الوزراء المستهدفين هي ذاتها القضايا التي يمكن أن تثار على أي وزير آخر.

الهدوء السياسي مطلوب اليوم، وليس لنا سوى الهدوء والركون إليه وإلا فإن هذا المجلس سيكون مثله مثل غيره.. صراع سياسي متغير لا أكثر ولا أقل.